

الاستحباب عن الكفارة من ملك رقيقا او مائة فاضلا
عن كفاية مكي مؤيد من نفسه وعشرة قال الرافعي وسكتوا
عن تقدير مدة ذلك ويجوز ان تقدر بالجر الغالب
وان تقدر بسنة اه والذي عليه الجمهور هو الاول ولا
يلزمه مع عقار ولا من تجارة وما سئل به يفضل
دخلها من غلبة العقار وزج مال التجارة وفوائد
المساكنة من فجاج وعشرة عن كفاية مؤيد وله مع
مكس ورقيق فبين العمام ولا يلزمه شراب فبين
فن لم يجد في الرقبة بان يجوز المكفر عن اعتناق حيا
او شرعا وقت اداء الكفارة فصيما اي فعلية صيما
شهرين متتابعين عن كفارة دار الرقيق لا يفسر ان
بالصور لانه معر اذ لا يملك شيئا وليس له يد معه
من الصور ان ضرة والماعتبر بالجز وقت ان ذلك وقت
الوجوب قياسا على سائر العبادات ولو اتى الصيام
بذو جوارق لم يلزمه الانتقال عنه لانه امر
به حيث دخل فيه وقال ابو حنيفة يتفق قياسا
على الصغيرة المعتددة بالشهور اذ الالة الدر قبل
التضار عديها فانها تتألف من اجزاء ويغيبه
نية صوم الكفارة وان لم ينو الولد فان انكر الشهر
الاول من الثالث ثلاثين لتدبر الرجوع فيه الي
الملك ويتقطع اعتبار بقوات يوم ولو بعد شهرين او

سفر

سفر فيجب الاستيفان ولو كان الغاية اليوم الاخير
او اليوم الذي نسبت النية له بخلاف ما اذا فاتت بقية
او انما استوفيت لمنا فاة ذلك الصوم من قبل ان
يتأما امر في العتق فان جامع ليل اعصي ولم ينقطع
العتاق لانه ليس بخلاف الصوم بخلافه وقال
ابو حنيفة وما لك يبطل بكل حال او يجب عليه استيفان
الكفارة لقوله تعالى من قبل ان يتأمن له ينقطع
بان يجوز عن صوم او لا يطرح يد وفر شهرين بالظن
المقتاد من العادة في مثله او من قول الاصل او اشقة
تدبيرة فحتمه بالصوم او بولائه ولو كانت المشقة
تدبيرة شهوة الوطى او خوف زيادة مرض **فاطعام**
اي فعلية اطعام **صيتين مسكينا** اي من قبل ان
يتأمن اهلا لم يعلق على المعيد بان يملك كل مسكين
من اهل الزكاة مدا من حبس النطرة كبر وشعير
واقط ولين فلا يجوز كبر ودين وسويق وخبز
باهل الزكاة غيره فلا يجوز دفعها لغيره لانه
ومطلي وله لولاها وان لم يلزمه مؤنته ولا الرقيق
لانها خلق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الكمال ذلك
اي الترويض العظيم الكبر والرفق تكبر واليمان
الثاني من امر الله الذي هو موثق بالحنيفية
مدة اي كبر عليه السلام **لتمنوا** اي يستحق اي تكبر

Copyrighted Sa University